مجلة الحقوق

عاصمة الثقافة والإعلام العربي 2025

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

قواعد «دوكدكس» لتسوية منازعات الصكوك المستندية

الدكتور/ مضر عبد الرحمن اليوسف

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029 - 6069

E-ISSN: 2960 - 2742

العدد ٤ - السنة ٤٩

جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ - ديسمبر ٢٠٢٥م

???

قواعد "دوكدكس" لتسوية منازعات الصكوك المستندية

الدكتور/ مضر عبد الرحمن اليوسف*

ملخص

الأهداف: يهدف البحث إلى دراسة قواعد "دوكدكس" وتبيان أهم ما اشتملته من أحكام، وتحديد نقاط القوة والضعف التي انطوت عليها، وإن الغرض النِّهائي من هذا هو معرفة مدى أهمية هذه القواعد، وفعاليَّتها في تسوية منازعات الصُّكوك المستنديَّة، وتحديد قيمة القرارات الصَّادرة بموجبها. **المـــنهج:** اعتمد البحث المنهج الوصفي التَّحليلي كأسلوب عمل في سبيل تحقيق النَّتائج المـــرجوَّة، حيث جرت دراسة قواعد "دوكدكس" من كافَّة الجوانب بغية الوقوف على مدى أهمية القرارات الصَّادرة عنها في تحقيق الهدف المطلوب. **النتائج:** من أهمِّ النتائج التي توصَّل إليها البحث ١- رغم بعض السَّلبيات التي تضمَّنتها قواعد "دوكدكس"، إلا أنَّ النِّظام بالمجمل اعتُبر ناجحاً، فسرعة العمليَّة، وكلفتها الزَّهيدة، والخبرة التِّقنية الكبيرة للجان "دوكدكس"، فضلاً عن احترام المحاكم الوطنيَّة لها، كلها عوامل زادت في قوة قواعد "دوكدكس". ٢- صحيحٌ أنَّ قرارات "دوكدكس" غير ملزمة قانوناً، ولكنَّها تضمَّنت مجموعة من الفوائد والإيجابيَّات المهمَّة والتي كان لها أثر كبير في إعطاء هذه القرارات قيمة مرجعيَّة كبيرة. **الخاتمة:** خَلُص البحث إلى جملة توصيات، نذكر منها ١- إعادة النَّظر في المادة ٢ (٣) من قواعد "دوكدكس" والتي تحدُّ من نطاق هذه القواعد، وتقيِّد تطبيقها عندما يتعلَّق الأمر بمنازعات التَّمويل التِّجاري المرتبطة بمعاملات لا تحكمها القواعد الصَّادرة عن غرفة التِّجارة الدوليَّة. ٢- إمكانية الاستفادة من قواعد "دوكدكس" سواءً على الصَّعيد الدولي أم الوطني من خلال استحداث نظام مشابه يسمح بتسوية منازعات الصُّكوك المستنديَّة بذات الطَّريقة المتخصِّصة السَّريعة، ولكن مع إضفاء طابع قانوني ملزم على القرارات الصَّادرة.

الكلمات المفتاحية: قواعد "دوكدكس" – منازعات الصُّكوك المستنديَّة - العمليات المصرفيَّة - غرفة التِّجارة الدوليَّة – الخبراء المعيَّنون- المستشار الفني - اللجنة المصرفيَّة لغرفة التِّجارة الدوليَّة – قرار غير ملزم.

* دكتوراه في القانون الدولي - كلية الحقوق - جامعة دمشق.
الإيميل: mudar.alyousef@gmail.com

- تسلّم البحث في: ٣٠/٤/٢٠٢٥، أجيز للنشر في: ٢٨/٧/٢٠٢٥.

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

للاستشهاد بهذا البحث انظر ص٥٣٣

المقدمة

تعدُّ المصارف اليوم البوابة الرَّئيسة التي تعبر التِّجارة العالميَّة من خلالها، ذلك أنَّ حركة البضائع والأموال، بل وكل ما من شأنه أن يسهم في تمويل التجارة وتسهيلها، يمرُّ في معظم الحالات عبر مجموعةٍ من الخدمات المصرفيَّة المتنوِّعة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الجهة التي تقف وراء تنظيم هذه الخدمات، وتعمل على وضع القواعد الدولية المصرفية التي تيسِّر حركة التجارة العالمية، هي غرفة التجارة الدولية بباريس عبر لجانها المتخصصة (وتحديداً اللجنة المصرفية)، والتي تبذل كلَّ جهد مستطاع لأجل تنظيم العمليَّات المصرفيَّة وتوحيدها على الصعيد الدولي، بغية الوصول إلى تجارة عالمية مستدامة ومنظَّمة تدفع التنمية في بلدان العالم، وتحقق رفاه الشعوب. (١)

لكنَّ الواقع العملي كشف عن وجود بعض الثَّغرات والمشكلات التي لا ينبغي تجاهلها، ذلك أنَّ العمليَّات المصرفيَّة على اختلافها لم تخلُ أحياناً من وقوع منازعات بين أطرافها لأسباب شتَّى، وبالتَّالي بزغت حاجةٌ جديَّةٌ لإيجاد حلول مناسبة، ومعالجة المنازعات المختلفة بطريقة متخصِّصة حصيفة.

تصدَّت غرفة التِّجارة الدوليَّة لهذه المهمة، وقامت في تشرين الأول ١٩٩٧ بإصدار ما يسمَّى "قواعد (**DOCDEX**) لتسهيل تسوية النِّزاعات المتعلِّقة بالاعتمادات المستنديَّة بدايةً (وهي خدمة مصرفية سنأتي على شرحها لاحقاً)،(٢) وتعني كلمة "دوكدكس" وفق ما جاء في ديباجة النسخة الأخيرة من هذه القواعد (Documentary Instruments Dispute Resolution Expertise) (DOCDEX)، أي (تسوية منازعات الصُّكوك المستنديَّة بواسطة الخبرة). (٣)

قامت غرفة التِّجارة الدوليَّة لاحقاً بتطوير هذا النظام الخاص بتسوية المنازعات، فلم يعد قاصراً على النظر في قضايا الاعتمادات المستنديَّة فقط، بل امتدَّ نطاقه ليشمل

---

(١) عبد القادر ورسمه غالب، التحكيم في منازعات الاعتمادات المستندية – تحكيم نظام "دوكدكس" التابع لغرفة التجارة الدولية بباريس، نشر في وكالة السودان للأنباء ١١ – ٠٧ – ٢٠١٢، وهو متاح على الموقع التالي: http://www.lawsofsudan.net/

(٢) Zsuzsanna Tóth, Documentary Credits in International Commercial Transactions with Special Focus on the Fraud Rule, 2006, p. 156.

(٣) DOCDEX RULES, (Preamble).

أيضاً الضَّمانات المصرفيَّة، وكذلك أنظمة التَّسويات الموحَّدة بين البنوك، وأنظمة التَّحصيل الموحَّدة، بل وأيّ نزاعٍ يتعلق بتمويل التِّجارة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا النِّظام معني بالنَّظر في "منازعات الصُّكوك المستنديَّة" فقط، ولا يتعداها أو ينظر في غيرها، وإلا تجاوز النِّطاق وسقط لعدم الاختصاص، وهذا يعني أنَّ أيَّ نزاعٍ يقع سواءً تعلق بالضَّمانات المصرفيَّة، أم الاعتمادات المستنديَّة، أم أيّ مسألة خاصَّة بتمويل التِّجارة، لا بدَّ أن يكون نزاعاً مستندياً صرفاً، أي أنَّ محلَّه وموضوعه يتعلَّق بالمستندات فقط.(٤)

سنعمد في هذا البحث إلى التَّعرُّف على قواعد "دوكدكس"، وشرح بنيتها وخصائصها وطبيعتها القانونيَّة، وأبرز ما تشتمل عليه من نقاط قوة وضعف، وقيمة القرار الصَّادر عنها، وذلك في سبيل الوقوف على مدى أهمية هذا النِّظام وفعاليَّته في تسوية المنازعات.

إشكاليَّة البحث

عند دراسة قواعد "دوكدكس" يبرز إلى حيز الوجود السُّؤال المركزي الآتي: ما مدى فعاليَّة هذه القواعد ونجاحها في تسوية منازعات الصُّكوك المستنديَّة؟ وللإجابة عن هذا السُّؤال، تثور مجموعة تساؤلاتٍ مهمَّةٍ لا بدَّ من الإجابة عنها: فما ماهيَّة هذه القواعد؟ وما طبيعتها القانونيَّة؟ وما هي أبرز نقاط القوة والضَّعف التي تشتمل عليها؟ وهل القرارت الصَّادرة وفق عملية "دوكدكس" تحمل طابع الإلزام أم أنَّها غير ملزمة؟.

أهميَّة البحث

بالنَّظر إلى القيمة الكبيرة التي تحظى بها الخدمات المصرفيَّة على صعيد التِّجارة العالميَّة، نجد أنَّه ومن الأهمية بمكان دراسة قواعد "دوكدكس" التي خصَّصتها غرفة التجارة الدولية لتسوية منازعات الصكوك المستندية المرتبطة بهذه الخدمات لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق الهدف المنشود.

(٤) عبد القادر ورسمه غالب، التحكيم في منازعات الاعتمادات المستندية، – تحكيم نظام "دوكدكس" التابع لغرفة التجارة الدولية بباريس، مرجع سابق.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة قواعد "دوكدكس" وتبيان أهم ما اشتملته من أحكام، وتحديد نقاط القوة والضعف التي انطوت عليها، وإن الغرض النِّهائي من هذا هو معرفة مدى أهمية هذه القواعد، وفعاليَّتها في تسوية منازعات الصُّكوك المستنديَّة، وتحديد قيمة القرارات الصَّادرة بموجبها.

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التَّحليلي كأسلوب عمل في سبيل تحقيق النَّتائج المرجوَّة، حيث ستجري دراسة قواعد "دوكدكس" من كافَّة الجوانب بغية الوقوف على مدى أهمية القرارات الصَّادرة عنها في تحقيق الهدف المطلوب.

مخطَّط البحث

سيجري تناول موضوع هذا البحث وفق المخطط التالي:

- **المبحث الأول: ماهيَّة قواعد "دوكدكس"**
  - المطلب الأول: مفهوم قواعد "دوكدكس"
  - المطلب الثاني: نطاق تطبيق قواعد "دوكدكس" والإجراءات النَّاظمة لها
  - المطلب الثالث: الطَّبيعة القانونيَّة لقواعد "دوكدكس"
- **المبحث الثاني: تقييم قواعد "دوكدكس"**
  - المطلب الأول: نقاط القوة والضَّعف في قواعد "دوكدكس"
  - المطلب الثاني: أهميَّة التَّطوير والتَّحديث المستمرين لقواعد "دوكدكس"
  - المطلب الثالث: قيمة القرار الصَّادر وفق قواعد "دوكدكس"
- **خاتمة: تتضمَّن نتائج وتوصيات**

المبحث الأول
ماهيَّة قواعد "دوكدكس"

سنعمد في هذا المبحث إلى بيان مفهوم قواعد "دوكدكس"، وذلك من خلال إلقاء الضَّوء على بنيتها، وظروف نشأتها، والدَّواعي التي أدَّت إلى تكوينها، والمبررات التي تدفع إلى اللجوء إليها، ومن ثمَّ سنوضِّح نطاق تطبيقها والإجراءات النَّاظمة لها، وأخيراً سنناقش الطَّبيعة القانونيَّة لقواعد "دوكدكس"، وذلك وفق ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول
مفهوم قواعد "دوكدكس"

أولاً: نبذة عن قواعد "دوكدكس"

هي قواعد متخصِّصة للغاية في مجال تسوية منازعات الصُّكوك المستنديَّة(٥)، ومصمَّمة خصيصاً لحلِّ قضايا تمويل التِّجارة، تقوم بموجبها لجنة مكوَّنة من ثلاثة خبراء مستقلِّين ومحايدين باتِّخاذ قرار بشأن نزاع ينشأ عن صكٍّ أو تعهُّدٍ مرتبطٍ بالتَّمويل التِّجاري عندما يتعلَّق بالوثائق والمستندات، ويتولَّى المركز الدولي لتسوية المنازعات بالطرق الودية التابع لغرفة التِّجارة الدوليَّة (وهو هيئة منفصلة داخل الغرفة) مسؤولية إدارة قواعد "دوكدكس". (٦) تقدِّم قواعد "دوكدكس" إجراءً سريعاً، وفعَّالاً من حيث التكلفة،(٧) وقائماً على المستندات، يوفِّر للمصرفيين والتجار الدوليين وسيلة لتسوية منازعاتهم. (٨)

منذ المراحل الأولى لتأسيسها، وضعت "دوكدكس" نفسها كمنصَّة فريدة لحلِّ

(٥) Janet Koven Levit, A Bottom-Up Approach to International Lawmaking: The Tale of Three Trade Finance Instruments, The Yale Journal Of International Law, [Vol. 30:125, 2005, P. 139.

(٦) Haitham Mohamed Elsaid, What is the ICC DOCDEX? Exploring the ICC's dispute resolution procedure, Published on Monday January 23, 2023, available on: https://www.tradefinanceglobal.com/posts/what-is-icc-docdex/

(٧) Zsuzsanna Tóth, Op.cit, p. 156.

(٨) Alice Slayton Clark, Trade Finance Made Easy: ICC Revises Dispute Resolution Rules, Published on April 23, 2015, available on: https://uscib.org/trade-finance-made-easy-icc-revises-dispute-resolution-rules/

المسائل المتعلِّقة بتمويل التِّجارة بعيداً عن القوانين الوطنيَّة،[٩] وقد نظر المركز الدولي الخاص بغرفة التِّجارة الدوليَّة منذ عام ١٩٩٧ في حوالي ١٥٠ قضيَّة تتراوح قيمة النزاعات فيها بين ٥٠٠ ألف و٤٥ مليون دولار أمريكي. [١٠]

إن التَّخصُّص الدَّقيق المحدَّد ووضوح الهدف الذي سعت قواعد "دوكدكس" إلى تحقيقه مسألتان تستحقان التَّنويه، فالقواعد أُنشئت بغية تحقيق هدفٍ مركزيٍّ وهو تسوية منازعات الصُّكوك المستنديَّة فقط، أي عندما يكون محلُّ النِّزاع هو وثيقة أو مستند حصراً، ولا شكَّ أنَّ هذا التَّحديد الدَّقيق للاختصاص مهمٌّ جداً.

ثانياً: أسباب إنشاء قواعد "دوكدكس"

بدأت غرفة التِّجارة الدولية "ICC" جهودها لتوحيد القواعد التي تحكم الاعتماد المستندي منذ بداية القرن العشرين تقريباً،[١١] وذلك من خلال مجموعة من القواعد الموضوعيَّة تُسمَّى الأصول والأعراف الموحَّدة للاعتمادات المستنديَّة، والتي حُدِّثت وطوِّرت باستمرار إلى أن صدرت النُّسخة الأخيرة عام ٢٠٠٧ والمعروفة باسم النشرة رقم ٦٠٠.

ومع التطبيق العملي، تبيَّنت أهمِّية ابتداع نظام خاص لفضِّ المنازعات التي تنتج عن تطبيق هذه القواعد، إذ تبدَّى أنَّ الكثير من القضاة يفتقرون إلى الخبرة الكافية في مجال الاعتمادات المستنديَّة، ناهيك عن أنَّ النُّصوص القانونيَّة المتعلِّقة بها يعتريها النَّقص والإبهام، وبالتَّالي فإنَّ القاضي عند النَّظر في مثل هذه المنازعات يجد صعوبةً، سواءً في فهم طبيعة النِّزاع، أم معاني القواعد النَّاظمة للاعتمادات المستنديَّة. [١٢] كان هذا هو السَّبب الرَّئيس وراء إنشاء قواعد "دوكدكس"، والتي طُوِّرت لاحقاً لتشمل إمكانية تسوية أي نزاع تمويل تجاري.

---

(٩) Andrii Zharikov, Resolving disputes without reference to national laws: analysis of the nature and practice of Documentary Instruments Dispute Resolution Expertise (DOCDEX), International Company and Commercial Law Review, 33(10), 507-526, 2022, p. 2.

(١٠) Neeta Chenani, DOCDEX rules-what will rule changes mean in practice?, 1 Jun 2015, The Article available on:

https://www.lexisnexis.co.uk/blog/banking-and-finance/docdex-rules-what-will-rule-changes-mean-in-practice

(١١) هدى مجدي نور، تسوية المنازعات الناشئة عن الاعتماد المستندي في القواعد الوطنية والدولية، مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية، العدد: ٨٧، ٢٠٢١، ص: ٢١٥.

(١٢) همام محمد فهد الأعرج، التحكيم في عقود التسهيلات المصرفية "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، ٢٠١٧، ص: ٧٣ – ٧٧.

إضافةً لما سبق، ثمَّة سببٌ مهمٌّ جداً يفسِّر إنشاء قواعد "دوكدكس"، وهو أنَّ هذه القواعد تغلق فجوةً كبيرةً في النِّظام القانوني للَّجنة المصرفيَّة لغرفة التِّجارة الدوليَّة، ممَّا يعطي لمستخدمي هذا النِّظام طريقةً لتسوية المنازعات تنافس المحاكم المحليَّة، فقبل إنشاء هذه القواعد لم تقدِّم اللجنة المصرفيَّة أيَّ آليَّة لحلِّ المنازعات، وبالتَّالي تصدَّت المحاكم المحليَّة (أو ربما هيئات التَّحكيم العامة) فقط لهذه المهمَّة.(١٣)

لطالما عملت اللجنة المصرفيَّة لغرفة التِّجارة الدوليَّة على تفسير القواعد الصَّادرة عنها، لكنَّها ومن خلال آلية "دوكدكس" لا تكتفي بالتَّفسير فقط، بل تعمد مباشرةً إلى تسوية النِّزاع، وهذا يمكن اعتباره نوعاً من الردِّ على ما قد تراه تعدِّياً على مجالها التَّفسيري من جانب المحاكم المحليَّة. (١٤) إذاً، وبالإضافة إلى السَّبب الجوهري المتمثِّل في الحاجة الجدِّية لقواعد "دوكدكس"، كان هذا الإنشاء أيضاً لأجل تعزيز هيمنة ومكانة غرفة التِّجارة الدوليَّة ولجنتها المصرفيَّة.

مما تقدَّم نلحظ أن إنشاء قواعد "دوكدكس" يحقِّق مصلحة مزدوجة، فهو يحقِّق مصلحة الأطراف المتخاصمة من جهة عبر إيجاد وسيلة متخصِّصة لتسوية منازعاتهم المستنديَّة، ومن جهةٍ أخرى يحقِّق مصلحة غرفة التِّجارة الدوليَّة.

ثالثاً: أبرز مضامين قواعد "دوكدكس"

تتألَّف قواعد "دوكدكس" (وفق النسخة الأخيرة المعدَّلة) من ديباجة واثنتي عشرة مادة فضلاً عن ملحق مكوَّن من خمس مواد، وقد جاءت الدِّيباجة مقتضبةً جداً، فحدَّدت بإيجاز الغاية من القواعد، وبيَّنت أنَّ المركز الدولي لتسوية المنازعات الخاص بغرفة التِّجارة الدوليَّة هو المسؤول عن إدارتها.

تناولت المادة الأولى بعض التَّعريفات المهمَّة ذات الصلة بالموضوع، بينما بيَّنت المادة الثَّانية نطاق تطبيق تلك القواعد، أما المادتان الثَّالثة والرَّابعة فقد تعلَّقتا بالمطالبة وتقديم الشَّكوى، حيث نصَّت المادة الثَّالثة على طريقة تقديم المطالبة، فيما تناولت المادة الرَّابعة الردَّ على المطالبة.

(١٣) Janet K. Levit, Bottom-up Lawmaking Through a Pluralist Lens: The ICC Banking Commission and the Transnational Regulation of Letters of Credit, Articles, Chapters in Books and Other Contributions to Scholarly Works, University of Tulsa College of Law TU Law Digital Commons, Emory Law Journal, 2008, P. 1206.

(١٤) ibid, P. 1207.

نظَّمت المادة الخامسة تقديم أيّ معلومات تكميليَّة أو مستندات إضافيَّة ضروريَّة قد يطلبها المركز، فيما تناولت المادة السَّادسة أحكاماً إجرائيَّة شكليَّة تنظِّم إيداع الوثائق. المادتان السَّابعة والثَّامنة وضَّحتا على التَّوالي كيفيَّة تعيين الخبراء المتوجِّب عليهم النَّظر في القضيَّة، والإجراءات الواجب اتِّباعها للوصول إلى مسودة القرار النِّهائي، فيما حدَّدت المادة التَّاسعة الإجراءات اللازمة لإصدار القرار بشكله النِّهائي.

تناولت المادة العاشرة مسألة النَّفقات، ونظَّمت المادة الحادية عشرة مسألة الإخطارات وكيفيَّة التَّواصل والمهل الزمنيَّة، بينما تضمَّنت المادة الثَّانية عشرة والأخيرة مجموعةً من الأحكام العامَّة. أما الملحق فهو كما سبق وذكرنا مكوَّن من خمس مواد تتعلَّق بالرِّسوم والتَّكاليف.[١٥]

لا شكَّ أنَّ صياغة قواعد "دوكدكس" بهذه الطَّريقة (على شكل مواد معنونة) يجعلها أكثر وضوحاً وقابليَّةً للفهم، ويمنحها شكلاً منظَّماً يسهل التَّعامل معه.

المطلب الثاني
نطاق تطبيق قواعد "دوكدكس" والإجراءات النَّاظمة لها

سنتعرَّف في هذا المطلب على نطاق تطبيق قواعد "دوكدكس"، ومن ثم سنبيِّن القواعد الإجرائيَّة النَّاظمة لعملها.

أولاً: نطاق تطبيق قواعد "دوكدكس"

حدَّدت المادة الثَّانية من قواعد "دوكدكس" نطاق تطبيق هذه القواعد ليشمل مجموعة من العمليَّات المصرفيَّة، كما أنَّها أضافت نصَّاً يجيز تطبيق قواعد "دوكدكس" على أيِّ نزاعٍ متعلِّقٍ بتمويل التِّجارة.

نستعرض فيما يلي العمليَّات المصرفيَّة التي حدَّدتها قواعد "دوكدكس" وأشارت إلى دخولها ضمن نطاق التطبيق.

١ - الاعتماد المستندي

جاءت فكرة الاعتماد المستندي كنتيجةٍ طبيعيَّةٍ للتَّطور الحاصل في الأنظمة النَّقدية والمصرفيَّة، وكمحاولةٍ لتجنُّب المخاطر المحيقة بعمليات الاستيراد والتَّصدير،[١٦]

(١٥) DOCDEX RULES, the last version, 2015.

(١٦) طه علي نايل، الاعتمادات المستندية ودورها في التجارة الخارجية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (٤) – العدد (١٢)، ٢٠٠٦، ص: ١.

وهو يعدُّ عمليَّةً ائتمانيَّةً قصيرة الأجل ابتُكرت لضمان مصلحة طرفي عقد البيع الدولي، واللذَين عادةً ما يتواجد كلٌّ منهما في بلدٍ مختلفٍ عن الآخر، من خلال دخول المصرف كطرفٍ ثالثٍ بينهما، ما يسهِّل العمليَّة ويمنح الطَّرفين الثِّقة والأمان. عمدت غرفة التِّجارة الدوليَّة إلى توحيد القواعد النَّاظمة للاعتمادات المستنديَّة، وتمكَّنت في عام ١٩٣٣ من وضع ما يُسمَّى الأصول والأعراف الموحَّدة للاعتمادات المستنديَّة، وقد أجرت في السَّنوات اللاحقة الكثير من التَّعديلات على هذه النُّسخة، إلى أن صدرت في نهاية المطاف النُّسخة الأحدث من هذه القواعد والمسمَّاة النشرة ٦٠٠ وأصبحت نافذة عام ٢٠٠٧. (١٧)

٢- خطاب الاعتماد الضَّامن

وهو آليَّةٌ قانونيَّةٌ تُستخدم كضمانة للمستفيد إذا ما أخلَّ الآمر بالتزاماته التعاقديَّة، وهو بهذا يختلف وظيفياً عن الاعتماد المستندي وإن كان يتشابه معه شكلاً.(١٨)

وتجدر الإشارة إلى أنَّ غرفة التِّجارة الدوليَّة نشرت عام ١٩٩٨ بالتعاون مع معهد القانون المصرفي والممارسات المصرفية مجموعة قواعد موحَّدة لتنظيم الاعتمادات الضَّامنة تُسمَّى (ISP98)، وأتاحت للبنوك إمكانيَّة دمجها في اعتماداتها الضَّامنة اعتباراً من ١ كانون الثَّاني ١٩٩٩.(١٩)

٣- التَّغطية من مصرف إلى مصرف

وهي عمليَّةٌ مصرفيَّةٌ عنيت بها غرفة التِّجارة الدوليَّة، وعملت على تنظيمها عبر إصدار ما يُعرَف بالقواعد الموحَّدة للتَّغطية من بنك إلى بنك بموجب الاعتمادات المستنديَّة (URR)، حيث أصدرت بدايةً في عام ١٩٩٥ ما يُسمَّى قواعد (URR 525)، ثمَّ قامت عام ٢٠٠٨ بتحديث هذه القواعد لجعلها أكثر انسجاماً مع الأصول والأعراف الموحَّدة للاعتمادات المستندية النشرة ٦٠٠ عبر إصدار قواعد (URR 725).(٢٠)

---

(١٧) عثمان التكروري، الوجيز في شرح القانون التجاري، الجزء الخامس: عمليات المصارف، الطبعة الأولى، فلسطين ٢٠٢٠، ص: ١٧٨ – ١٧٩.

(١٨) كمال بوسكرة، خطاب الضمان البنكي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستـير في قانون الأعمال، كلية الحقوق – بن عكنون، جامعة الجزائر، ٢٠١٥، ص: ٦٣ – ٦٤ .

(١٩) John F Dolan, Analyzing Bank Drafted Letter of Credit Rules, The International Standby Practice (ISP98), The Wayne Law Review [Vol. 45, 2000. P. 1870.

(٢٠) https://iccwbo.org.

٤- التَّحصيل

عمليَّة مصرفيَّة تتعلَّق بتداول المصارف للمستندات،[٢١] وقد عملت غرفة التِّجارة الدوليَّة على تنظيمها من خلال إصدار القواعد الموحَّدة للتَّحصيلات (URC 522).

٥- خطاب الضَّمان والضَّمان المقابل

ويعني هذا الكفالات التي تقدِّمها البنوك لعملائها، وقد أصدرت غرفة التِّجارة الدوليَّة ثلاث قواعد دوليَّة تحكم هذا النَّوع من العمليَّات، كان أهمُّها على الإطلاق القواعد الموحَّدة لطلب الضَّمانات (URDG) بصيغتها المعدَّلة عام ٢٠١٠ والتي تُسمَّى URDG 758 [٢٢].

٦- شراء مستندات التَّصدير

يعدُّ شراء مستندات التَّصدير أحد أداوت تمويل التِّجارة الخارجيَّة،[٢٣] وقد أقرَّت اللجنة المصرفيَّة التَّابعة لغرفة التِّجارة الدوليَّة في عام ٢٠١٢ القواعد الموحَّدة لشراء مستندات التَّصدير (URF 800)، وأوصت لجنة الأمم المتَّحدة للقانون التِّجاري الدولي باستخدامها عند الاقتضاء في معاملات شراء مستندات التَّصدير.[٢٤]

٧- التزام الدَّفع المصرفي

وهي عمليَّةٌ مصرفيَّةٌ تهدف بصورة رئيسة إلى تسهيل التِّجارة الدوليَّة، وتعرَّف بأنها تعهُّد مستقل وغير قابل للإلغاء، يقوم بموجبه البنك الملتزم بالسَّداد بالدَّفع، أو الالتزام بالدَّفع المؤجَّل، ثم دفع مبلغ محدَّد عند تاريخ الاستحقاق إلى البنك المستلم وذلك وفقاً للشروط المحدَّدة.[٢٥]

---

(٢١) القواعد الموحدة للتحصيلات URC 522 المادة (٢).

(٢٢) Dinh Xuan Trinh, Dang Thi Nhan, Demand Guarantee is actually a type of Documentary Guarantee, International Journal of Economics, Commerce & Management, Vol. 11, Issue 2, Feb 2023, p. 261.

(٢٣) ماجدة غانم، دور البنوك التجارية في تمويل القروض الاستهلاكية دراسة حالة ترست بنك الجزائر – وكالة بسكرة – ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٩، ص: ٢٧.

(٢٤) تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة الخمسون، (٣ - ٢١ تموز) ٢٠١٧، ص: ٦٨ – ٦٩.

(٢٥) Ömer Özkan, Orkun Bayram, Gencay Karakaya, Elif Karakaya, Is the letter of credit losing its significance? a new payment method in international trade – bpo/bank payment obligation, International Journal of Arts and Commerce Vol. 3 No. 7, September 2014, p. 53.

وقد أصدرت غرفة التِّجارة الدوليَّة قواعد ناظمة لهذه العملية تُسمَّى Uniform Rules for Bank Payment Obligations أو اختصاراً (URBPO) أي القواعد الموحَّدة لالتزامات الدَّفع المصرفي، وهي أوَّل قواعد موحَّدة على الإطلاق توضع لأجل تنظيم هذا النَّوع من العمليَّات.(٢٦)

إضافةً لما سبق من عمليات مصرفيَّة ذكرتها قواعد "دوكدكس" بالاسم واعتبرتها ضمن نطاق اختصاصها، نصَّت قواعد "دوكدكس" على أنَّ نطاق تطبيقها يشمل أيَّ نزاع يرتبط بالتَّمويل التَّجاري. لا شكَّ أنَّ إضافة هذا النَّص مهمَّة جداً، فقد وسَّعت من نطاق اختصاص قواعد "دوكدكس" بشكل كبير.

ثانياً: الإجراءات النَّاظمة لقواعد "دوكدكس"

يتَّبع نظام "دوكدكس" نسخة مبسَّطة وكفؤة وفعَّالة من القواعد الصَّادرة عن عدد من مؤسَّسات التَّحكيم - وبالأخص محكمة التَّحكيم الدوليَّة لدى غرفة التِّجارة الدوليَّة - ممَّا يتيح لكلٍّ من المُطالب والمدَّعى عليه فرصةً لتقديم حججهم وأدلَّتهم. (٢٧)

"يُتيح نظام "دوكدكس" لأيِّ طرف أن يتقدَّم بالطَّلب أو الشَّكوى إلى غرفة التِّجارة الدوليَّة، وتقوم هذه الأخيرة بإحالتها إلى هيئة خبراء مكوَّنة من ٣ أشخاص تختارهم اللجنة المصرفيَّة التَّابعة لغرفة التِّجارة الدوليَّة". "وينبغي للخبراء المعيَّنين التزام السِّرية، والاستقلالية التَّامة، وتجنُّب تضارب المصالح." (٢٨)

تحدِّد قواعد "دوكدكس" إجراءات تعيين الخبراء، وإصدار القرارات، وكافَّة التَّفاصيل الإجرائيَّة الأخرى. (٢٩) تحتوي قواعد "دوكدكس" على أربعة نماذج للطَّلبات تسير بموجبها النَّواحي الإجرائيَّة من حين تقديم المطالبة إلى حين صدور الحكم، حيث خُصِّص النَّموذجان (١-٢) لتنظيم تقديم المطالبات والشَّكاوى، بينما يتيح النَّموذج

(٢٦) https://iccwbo.org

(٢٧) Janet Koven Levit, A Bottom-Up Approach to International Lawmaking: The Tale of Three Trade Finance Instruments, Op.cit, P. 140.

(٢٨) شعيب ضيف، التحكيم في المعاملات المصرفية الإلكترونية - دراسة مقارنة - أطروحة أعدت لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص: قانون أعمال، إشراف د. حسينة شرون، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧/٢٠١٨، ص: ٨٨.

(٢٩) Janet K. Levit, Bottom-up Lawmaking Through a Pluralist Lens: The ICC Banking Commission and the Transnational Regulation of Letters of Credit, Op.cit, P. 1176.

(٣) للمركز أن يطلب تقديم مستندات أو معلومات إضافيَّة، أمَّا النَّموذج (٤) فبموجبه يقدِّم رئيس هيئة الخبراء بعد المداولة مشروع القرار للمركز خلال ثلاثين يوماً من تلقي كافَّة المعلومات، "ولا يُسمح بمدِّ ميعاد إصدار القرار إلَّا في ظروف استثنائيَّة وبناءً على طلب كتابي من رئيس الهيئة، ويصدر القرار في مدَّة لا تتجاوز ثلاثين يوماً دون اتِّباع قواعد الاستجواب والمرافعة الشَّفوية أو سماع الشُّهود".[٣٠]

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هيئة الخبراء، وبعد الانتهاء من عملها، تقوم بتقديم قرارها إلى "مستشار فنِّي خاص" يتم تعيينه بواسطة اللجنة المصرفيَّة لغرفة التِّجارة الدوليَّة، وذلك استناداً لما له من خبرة ومعرفة، ويقوم هذا المستشار بدورٍ مهمٍّ جداً يتمثَّل في قدرته على أن يراجع القرار،[٣١] ويدقِّقه، ويدخل عليه من التَّعديلات ما يراه من مسائل موضوعيَّة، ولا يصدر القرار إلَّا بعد أن يعتمده،[٣٢] وبهذا أعطت غرفة التِّجارة الدوليَّة لنفسها سلطةً استئنافيَّةً "إن صحَّ التعبير"، والفلسفة الكامنة وراء هذا الإجراء هي ضمان سلامة القرار، ذلك أنَّ القرار النِّهائي سيُنتج آثاراً مباشرة على مسار العمليَّات المصرفيَّة الدوليَّة، [٣٣] ولا يجوز للمركز أن يفصح للأطراف عن هويَّة المستشار الفنِّي وهيئة الخبراء.

القرار الذي تتَّخذه الهيئة (بعد موافقة المستشار الفني) يعدُّ نهائيَّاً، وقبول الأطراف له يكون رضائيَّاً، ويقوم المركز بنشره شريطة اتِّخاذ ما يلزم للحفاظ على السِّرية كحذف المعلومات الشخصيَّة للأطراف،[٣٤] "ويتمُّ وضع النُّسخة الأصليَّة من القرار النِّهائي الصَّادر عن لجنة الخبراء في المركز لمدَّة عشر سنوات، ويمكن الاستفادة من هذا القرار كسابقة في المنازعات ذات الطَّبيعة المماثلة، بل قد تتم الاستفادة منه في تعديل اللوائح الصَّادرة عن غرفة التِّجارة الدوليَّة إذا لزم الأمر".[٣٥]

---

(٣٠) هدى مجدي نور، مرجع سابق، ص: ٢١٦ – ٢١٧.

(٣١) عبد القادر ورسمه غالب، التحكيم في منازعات الاعتمادات المستندية، مجلة التحكيم والقانون الخليجي، العدد ٥٠ ، حزيران ٢٠٢٢، ص: ٣٣.

(٣٢) هدى مجدي نور، مرجع سابق، ص: ٢١٧.

(٣٣) عبد القادر ورسمه غالب، تعديلات نظام تحكيم "دوكدكس" الصادر من غرفة التجارة الدولية، مقال منشور في جريدة عمان، الملحق الاقتصادي، الخميس ١٣ شباط ٢٠١٤، ص: ٨.

(٣٤) هدى مجدي نور، مرجع سابق، ص: ٢١٧ – ٢١٨.

(٣٥) عبد القادر ورسمه غالب، التحكيم في منازعات الاعتمادات المستندية، – تحكيم نظام "دوكدكس" التابع لغرفة التجارة الدولية بباريس، مرجع سابق.

وتجدر الإشارة ختاماً إلى أنَّ جودة اتِّخاذ القرار لا تتأثَّر بسرعة الإجراء، إذ تمَّ النَّص صراحةً على أنَّ قواعد "دوكدكس" لا تتناسب مع المنازعات التي تتطلب أدلَّة شفهيَّة أو أدلَّة خبراء، ذلك أنَّ هذا الإجراء مناسبٌ فقط لأنواع معيَّنة من المنازعات والتي يمكن التَّعامل معها بسرعة بحكم طبيعتها، فضلاً عن أنَّ الخبراء مقيَّدون بالوثائق والمستندات التي بحوزتهم لأجل اتِّخاذ قرارهم، ولا يمكنهم سوى النَّظر في المطالبة وأيّ إجابة عليها فضلاً عن الممارسات الدوليَّة. (٣٦)

إذاً والحال على هذا النحو، لا ينبغي اختيار قواعد "دوكدكس" إلا بعد نشوء النِّزاع، ببساطة لأنه لا يمكن إحالة أنواع معينة من النِّزاعات (على سبيل المثال، تلك التي تتطلَّب أدلَّة شفهية أو أدلَّة خبراء) إلى "دوكدكس"، وبناءً على ذلك لا ينبغي للأطراف إدراج بند اللجوء إلى قواعد "دوكدكس" لتسوية المنازعات في اتِّفاقيات التَّمويل التِّجاري الخاصَّة بهم، ولا ينبغي لهم أن يوافقوا على استخدامها قبل نشوء النِّزاع فيما بينهم. (٣٧)

مما تقدَّم نلحظ أن الإجراءات النَّاظمة لقواعد "دوكدكس" جاءت واضحة ومفصَّلة وهذا أمرٌ مهمٌ جداً، فأسلوب النَّماذج المتَّبع، فضلاً عن المهل الزَّمنيَّة المحدَّدة، والنَّص على السريَّة والاستقلاليَّة وعدم تضارب المصالح، كلّها عوامل من شأنها أن تمنح القواعد شفافيَّة ومصداقيَّة، وتساعد أطراف العمليَّة على فهم المطلوب بسهولة.

المطلب الثالث
الطَّبيعة القانونيَّة لقواعد "دوكدكس"

إنَّ الطَّبيعة القانونيَّة لتسوية المنازعات وفق قواعد "دوكدكس" تطرح مجموعة من التَّساؤلات، فهل "دوكدكس" نوعٌ من التَّحكيم؟ أم مجرد عمليَّة احتكام كلاسيكيَّة لخبراء؟ أم أنَّها ذات طبيعة خاصَّة تختلف عن التَّحكيم التَّقليدي وأسلوب الاحتكام لرأي خبراء؟ (٣٨)

أولاً: قواعد "دوكدكس" والاحتكام لرأي خبراء

للوهلة الأولى يبدو نظام "دوكدكس" أقرب إلى تقرير الخبراء، إذ يُتَّخذ القرار من

(٣٦) Neeta Chenani, Op.cit.

(٣٧) ibid.

(٣٨) بنين إبراهيم طاهر، اعتدال عبد الباقي يوسف، تحكيم الاعتماد المستندي إلكترونياً، مجلة دراسات البصرة، ملحق (٢) العدد (٤٤) السنة السابعة عشرة حزيران ٢٠٢٢، ص: ٣٣٩.

قِبل خبراء معيَّنين، وهم أفرادٌ مشهورون في مجال تمويل التِّجارة، كما ويحتوي اسم منظومة "دوكدكس" على كلمة "الخبرة" وهذا أيضاً يقودنا لفكرة الاحتكام لخبراء. ومع ذلك، هناك بعض الاختلافات المهمَّة بين "دوكدكس" وأسلوب تحديد الخبراء التَّقليدي، فعلى سبيل المثال، لا تقوم أطراف عملية "دوكدكس" باختيار الخبراء بل ولا يعرفون حتَّى هوياتهم، إضافةً إلى ذلك، فإن تعيين شركة أو مؤسسة كخبير هو أمرٌ واردٌ في عملية الاحتكام الكلاسيكيَّة لخبراء، ولكنه غير ممكن في "دوكدكس" حيث يكون الخبراء أفراداً حصراً. (٣٩)

أخيراً، فإنَّ الخبراء وبعد إصدار قرارهم يحيلونه إلى المستشار الفنِّي للجنة المصرفيَّة لغرفة التِّجارة الدوليَّة، والذي لا يدرس شكل هذا القرار فحسب، بل يمكنه أيضاً لفت انتباه الخبراء إلى أيِّ نقاطٍ مهمَّةٍ في صلب الموضوع من أجل ضمان توافقه مع الصُّكوك التي وضعتها غرفة التِّجارة الدوليَّة، و/أو معايير ممارسات تمويل التِّجارة الدوليَّة.(٤٠) ولا يُعتمد القرار إلاَّ بعد موافقة المستشار الفنِّي، وهذا لا وجود له في أسلوب تحديد الخبراء. إذاً، لا تبدو "دوكدكس" عملية احتكام كلاسيكيَّة للخبراء.

ثانياً: قواعد "دوكدكس" والتَّحكيم

رغم أنَّ قواعد "دوكدكس" (النُّسخة الأولى لعام ١٩٩٧) نصَّت على ما يلي: "ليس المقصود من قرار DOCDEX أن يتوافق مع أيِّ متطلَّبات قانونيَّة لقرار التَّحكيم"،(٤١) إلاَّ أنَّ العبارة لا تبدو قاطعة الدَّلالة.

إن التسوية وفق قواعد "دوكدكس" تشبه من النَّاحية الإجرائيَّة التَّحكيم بشكل كبير. يُردُّ على هذا المنطق، أولاً بأنَّ القرار الصَّادر عن "دوكدكس" غير ملزم للأطراف إلا إذا اختاروا رضائيَّاً الامتثال له، وهذا ما يجرِّده من حجيَّة الشَّيء المقضي فيه، ويتيح لأيِّ طرفٍ عرض النِّزاع مجدَّداً على أيِّ هيئة أخرى (باستثناء موافقة الأطراف على إلزاميَّة القرار الصَّادر وقبول الرُّضوخ له، عندها يصبح القرار الصَّادر عن الخبراء شبيهاً بقرار التَّحكيم لجهة كونه ملزماً)، وثانياً بأنَّ إحالة الخبراء لقرارهم وبصورة إلزاميَّة إلى مستشار فنِّي تعيِّنه اللجنة المصرفيَّة لغرفة التِّجارة الدوليَّة لا يُتعارف عليه في التَّحكيم. (٤٢)

(٣٩) Andrii Zharikov, Op.cit, p. 2 - 3.

(٤٠) ibid, p. 3.

(٤١) DOCDEX RULES, Article 1, (the first version, 1997).

(٤٢) بنين إبراهيم طاهر، اعتدال عبد الباقي يوسف، مرجع سابق، ص: ٣٤٠ – ٣٤١.

بأيِّ حال، حُسم الأمر كليًّاً عندما عُدِّلت قواعد "دوكدكس" عام ٢٠١٥، حيث تضمَّن التَّعديل وبموجب المادة (٢) النَّص على ما يلي: "الإجراءات بموجب القواعد ليست إجراءات تحكيم والقرار ليس قرار تحكيم".[٤٣] هذا النَّص أكثر وضوحاً من سلفه الوارد في النُّسخة الأولى، فقد قطع الشَّكَّ باليقين، وكشف بشكل لا لبس فيه أنَّ القرار الصَّادر ليس قرار تحكيم، ومن ثمَّ فإنَّ قواعد "دوكدكس" لا تعدُّ نظام تحكيم.

ثالثاً: الطَّبيعة الخاصَّة لقواعد "دوكدكس"

بالنَّظر إلى ما أوردناه آنفاً، لا يبدو نظام "دوكدكس" عمليَّة احتكام لرأي خبراء، كما أنَّه يختلف عن أسلوب التَّحكيم التَّقليدي، لذا يمكن القول أنَّ "لدوكدكس" طبيعة خاصَّة يتميَّز بها عمَّا هو سائد.

إنَّ نظام "دوكدكس" هو خليطٌ يجمع بين بعض العناصر الخاصَّة بالاحتكام لرأي الخبراء، وتلك المرتبطة بأسلوب التَّحكيم التَّقليدي في آنٍ واحدٍ معاً، حيث يستمدُّ خصائصه من كلتا الطريقتين، فالعمليَّة برمَّتها قائمة على الاحتكام لرأي خبراء مختصِّين في تمويل التِّجارة الدوليَّة، وهي تتشابه إجرائيًّاً مع بعض القواعد الصَّادرة عن عددٍ من مؤسَّسات التَّحكيم.

ولكنَّ ارتكاز العمليَّة على المستندات فقط، وتدخُّل المستشار الفنِّي الذي تعيِّنه اللجنة المصرفيَّة لغرفة التِّجارة الدوليَّة في القرار الصَّادر عن هيئة الخبراء، ونشر القرارات وما ينجم عنه من تكوين مجموعةٍ من السوابق، كلُّها خصائص فريدة تعطي نظام "دوكدكس" طابعاً خاصَّاً وبصمة مميَّزة.

المبحث الثَّاني
تقييم قواعد "دوكدكس"

سنستعرض في هذا المبحث أبرز نقاط القوة والضَّعف التي تضمَّنتها قواعد "دوكدكس"، ومن ثمَّ نبرز أهمية التَّطوير والتَّحديث المستمرين لقواعد "دوكدكس"، وأخيراً سنعمد إلى فحص طبيعة القرار الصَّادر وقيمته القانونيَّة، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب كما يلي:

(٤٣) DOCDEX RULES, Article (2).

المطلب الأوَّل
نقاط القوة والضَّعف في نظام "دوكدكس"

سنستعرض أولاً أبرز نقاط القوة في نظام "دوكدكس"، ومن ثمَّ نأتي على ذكر نقاط الضَّعف التي ينطوي عليها هذا النِّظام.

أولاً: نقاط القوة في نظام "دوكدكس"

١ - تتَّسم الإجراءات المتَّبعة وفق قواعد "دوكدكس" بالمرونة، إذ لا يلتزم الخبراء بقواعد إثبات محدَّدة، ويتمتَّعون بصلاحيَّات واضحة للنَّظر في الممارسات الدوليَّة عند اتِّخاذ القرارات. (٤٤)

٢ - من أهمِّ مميِّزات "دوكدكس" السُّرعة الفائقة في إصدار القرارات، ويتمُّ تحقيق هذه السُّرعة من خلال عدَّة طرق، كاستخدام البيانات الإلكترونيَّة وغياب جلسات الاستماع الشفويَّة، كما لا يحتاج الخبراء إلى الاجتماع فعليَّاً والتَّواجد في مكانٍ واحدٍ من أجل تسوية النِّزاع، بل يمكنهم التَّعامل معه عبر وسائل الفيديو والاتصالات السِّلكيَّة واللاسلكيَّة. (٤٥) كما تتَّسم هذه العمليَّة بأنَّها رخيصة التَّكلفة، حيث يتمُّ تحديد المبلغ المتوجِّب دفعه بالرُّجوع إلى القيمة المتنازع عليها، ويبلغ الحدُّ الأقصى للرسوم ١٥٠٠٠ دولار أمريكي، ويمكن أن ينخفض إلى ٥٠٠٠ دولار أمريكي. (٤٦) من خلال حسم القضيَّة بسرعة وبتكلفة زهيدة، يساعد نظام "دوكدكس" على تقليل الاضطراب النَّاجم عن النِّزاع، ليس فقط عبر الاستغناء عن الحاجة إلى التَّقاضي المطوَّل، ولكن أيضاً عبر حماية الشَّراكات والتي تعتبر بالغة الأهميَّة في قطاعي الخدمات المصرفيَّة والتَّمويل التِّجاري. (٤٧)

٣ - إنَّ التَّنازع بين الأطراف يمكن أن يصيب العلاقات التِّجارية في مقتل، ويعبِّر عن هذا الخبير المصرفي المرموق "دانييل شماند" والذي شغل سابقاً منصب رئيس اللجنة المصرفيَّة كما يلي: "يمكن أن تؤثِّر المنازعات المستنديَّة بشدَّة على إجراءات تمويل التِّجارة وغالباً ما توقفها تماماً، وحلُّ هذه المشكلات ليس

(٤٤) Andrii Zharikov, Op.cit, P. 5.
(٤٥) ibid. P. 5.
(٤٦) Neeta Chenani, Op.cit.
(٤٧) Alice Slayton Clark, Op.cit.

مجرد عمليَّة مكلفة وطويلة فحسب، بل يمكن أيضاً - إذا تمَّ رفعها إلى المحكمة- أن تلحق ضرراً لا يمكن إصلاحه بالعلاقات بين الشُّركاء التِّجاريين. [٤٨]

إنَّ ما يميِّز أسلوب تسوية منازعات الصُّكوك المستنديَّة بواسطة قواعد "دوكدكس" أنَّه غير جدلي، ذلك أنَّه يساعد بشكل عام في الحفاظ على العلاقات التِّجارية بين الشُّركاء التِّجاريين (خاصَّةً إذا ما قورن بالتَّقاضي أو التَّحكيم)، وهذا مهمٌّ جداً في سياق التِّجارة حيث تكون المعاملات المتكرِّرة مع الأطراف المقابلة هي المبدأ الأساس والقاعدة الصَّلبة التي ينطلق منها ويعتمد عليها العمل التِّجاري.[٤٩]

٤ - يُعدُّ ازدياد اللجوء إلى قواعد "دوكدكس" نقطة قوة تُسجَّل لهذا النِّظام، صحيحٌ أنها ليست زيادة هائلة ولكنَّ الخطَّ العام تصاعدي. إنَّ نظام "دوكدكس" لم يلقَ بدايةً رواجاً كبيراً، فحتى عام ٢٠٠٣ لم يصدر سوى ٣٤ قراراً فقط، ولكنَّ الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ شهدت تحسناً ملحوظاً "حيث صدر ما يعادل ٤٣ قراراً تقدَّر قيمتها بمبلغ ٢٢ مليون دولار"، وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢ تمَّ "اتِّخاذ ٤٠ قراراً بما قيمته ١٣٤ مليون دولار".[٥٠]

إنَّ التَّطوير المستمر لقواعد "دوكدكس" وتوسيع اختصاصه ليشمل مختلف أنواع النِّزاعات، قد أسهم بلا شك في تزايد الثِّقة بنظام "دوكدكس". [٥١]

٥ - بما أنَّ الخبراء ليس لهم مصلحة مع أيٍّ من أطراف النِّزاع، بل وهؤلاء الأطراف لا يعرفون حتَّى هوياتهم، فإنَّ عمليَّة اللجوء إلى "دوكدكس" تضمن الشَّفافيَّة واستقلال الخبراء. [٥٢]

٦ - اتَّخذت غرفة التِّجارة الدوليَّة قراراً بنشر نسخ مجهولة الهوية من كلِّ قرار من قرارات "دوكدكس". إن هذا مهمٌّ جداً وسيؤدي إلى إنشاء مجموعة من السَّوابق تتجلَّى فائدتها فيما يلي: [٥٣]

(٤٨) ibid.
(٤٩) Neeta Chenani, Op.cit.
(٥٠) همام محمد فهد الأعرج، مرجع سابق، ص: ٧٥.
(٥١) المرجع السابق، ص: ٧٥.
(٥٢) Neeta Chenani, Op.cit.
(٥٣) ibid.

- مراعاة الخبراء المعيَّنين للسَّوابق والاستفادة منها في القضايا المستجدَّة.
- السَّماح للمركز بمراقبة جودة قرارات الخبراء بشكل أكثر دقَّة.
- توفير اليقين بشأن كيفية تحديد المشكلات من قِبل الخبراء.
- تحديد مجالات قواعد تمويل التِّجارة الخاصَّة بغرفة التِّجارة الدوليَّة والتي كثيراً ما تكون محلَّ نزاع وقد تحتاج إلى تحسين.

٧ - تقدِّم قواعد "دوكدكس" عمليَّة واضحة للغاية لتسوية المنازعات، ولا تتطلَّب من الأطراف التِّجارية طلب مساعدة قانونيَّة إضافيَّة أو خارجيَّة، ذلك أنَّها تستند إلى الوثائق والمستندات فقط ولا تتضمَّن أيَّ جلسات استماع شفهيَّة. علاوةً على ذلك، لا يُسمح للأطراف بتقديم أي مستندات تكميليَّة باستثناء تلك التي تطلبها لجان خبراء "دوكدكس". إن هذا يعدُّ أمراً مهمَّاً جداً من الناحية العمليَّة بالنسبة لمستخدمي النِّظام (معظمهم من الشركات والبنوك)، لأنَّه يعني ألَّا حاجة لطلب المشورة القانونيَّة المهنيَّة من مستشار خارجي، إذ يمكن التَّعامل مع الأمر بشكل فعَّال من قِبَل قسم قانوني داخلي، وهذا مفيدٌ بشكل خاص للمؤسسات الصَّغيرة والمتوسطة، والتي غالباً ما تجد نفسها في وضعٍ غير مواتٍ عندما يقوم خصمها الذي يتمتع بموارد أكبر (شركة كبيرة أو شركة متعدِّدة الجنسيات أو بنك دولي) بتعيين فريق من المحامين المشهورين عند التَّقاضي. (٥٤)

٨ - يحتلُّ "دوكدكس" مكاناً فريداً في تسوية منازعات التَّمويل التِّجاري، ويمكن القول أنَّه الوسيلة الأكثر نجاحاً في هذا المجال.

على سبيل المثال، تمَّ إنشاء المركز الدولي للتَّحكيم في خطابات الاعتماد (ICLOCA) من قِبل معهد القانون والممارسات المصرفيَّة الدوليَّة في عام ١٩٩٦، ويقدِّم المركز خدمة التَّحكيم فيما يتعلق بخطاب الاعتماد، أو الضمان المستقل، أو تعليمات التَّحصيل، أو تعهد السَّداد، أو أيّ اتفاق أو تعهد آخر، سواء أكان مستقلاً أم لا، والفرق الرئيس بين DOCDEX وICLOCA هو أنَّ الأخير يعمل بمثابة تحكيم خالص. تمَّ اعتماد الخدمة وقواعدها على أساس قواعد الأونسيترال للتَّحكيم، وبالتَّالي فإنَّ الأطراف التي تلجأ إلى ICLOCA سوف تحصل على قرار تحكيم نهائي وملزم واجب النَّفاذ بموجب اتفاقية نيويورك، ومع ذلك، لم يُعلَن عن تقديم حتى حكمٍ واحدٍ من قِبل ICLOCA. علاوةً

(٥٤) Andrii Zharikov, Op.cit, p. 5.

على ذلك، واعتباراً من عام ٢٠٢٢ يبدو أنَّ معهد القانون والممارسات المصرفيَّة الدوليَّة قد توقَّف عن الإعلان عن خدمات ICLOCA على موقعه الإلكتروني. (٥٥)

ثانياً: نقاط الضَّعف في نظام "دوكدكس"

١ - يقدِّم نظام "دوكدكس" من النَّاحية النَّظريَّة آليَّة مقبولة لتسوية المنازعات، ومع ذلك فإنَّ وصوله المتأخر نسبياً (لم تُقدِّم اللجنة المصرفيَّة حتى أنشأت "دوكدكس" في عام ١٩٩٧ أيَّ آلية لتسوية المنازعات، كما أنَّ شمولية هذه القواعد لعدد كبير من العمليَّات المصرفيَّة لم يبدأ إلا في عام ٢٠١٥)، إلى جانب الطَّبيعة غير الملزمة لقراراته، عاملان قد يتركان أثراً سلبيَّاً على النِّظام القانوني للجنة المصرفيَّة. (٥٦)

٢ - لا توفِّر قواعد "دوكدكس" حلَّاً كافياً أو مناسباً لتسوية المنازعات، إذ تعتريها بعض النَّقائص والعيوب وفي مقدِّمتها أنَّها لا تقدِّم طريقاً لتنفيذ قرار هيئة الخبراء ما يستدعي ضرورة إجراء مزيد من التَّعديل والإحكام لهذه القواعد. (٥٧)

٣ - ثمَّة أدلَّةٌ تشير إلى أنَّ اللجنة المصرفيَّة تستخدم نظام "دوكدكس" لجذب (أو الحفاظ على) أتباعها من خلال تعزيز ميزتها النِّسبية في مواجهة المحاكم المحليَّة، ففي سبعة وثمانين بالمائة من جميع قرارات "دوكدكس" المُبلغ عنها يفوز "المُطالِب" أو "المدَّعي"، بينما في المحاكم الأمريكية مثلاً يربح عدد أقل بكثير من المدَّعين ذوي الوضع المماثل، وبغض النَّظر عن التَّفسيرات لهذا التَّفاوت بما في ذلك الكفاءة الفنيَّة لخبراء "دوكدكس"، فإنَّ هذا بالتَّأكيد يجعل اللجوء إلى عملية "دوكدكس" مشجِّعاً للطَّرف الرَّاغب في الادِّعاء. بأيّ حال، يبدو أنَّ اللجنة المصرفيَّة لغرفة التِّجارة الدوليَّة قد نجحت في مواجهة التَّعدي على دورها التَّفسيري من خلال تحصين مجال نفوذها عبر تأسيس "دوكدكس" والوقوف بقوة أمام منافسيها. (٥٨)

---

(٥٥) ibid, p. 18.

(٥٦) Janet K. Levit, Bottom-up Lawmaking Through a Pluralist Lens: The ICC Banking Commission and the Transnational Regulation of Letters of Credit, Op.cit, P. 1179.

(٥٧) هدى مجدي نور، مرجع سابق، ص: ٢١١ – ٢١٢ – ٢١٨.

(٥٨) Janet K. Levit, Bottom-up Lawmaking Through a Pluralist Lens: The ICC Banking Commission and the Transnational Regulation of Letters of Credit, Op.cit, P. 1207.

٤ - لا توفِّر قواعد "دوكدكس" أيَّ فرصةٍ لما يلي: [٥٩]

- الفحص الشفهي للوقائع.
- الاستعانة بشهود خبراء.
- تقديم المرافعات الشَّفهيَّة في جلسة استماع.

وبناءً على ذلك، قد لا تتمتع قواعد "دوكدكس" بالقدرة على حلِّ أيِّ مشكلات واقعيَّة أو قانونيَّة تثيرها المطالبة. [٦٠]

٥ - تشكِّل المادة ٢ (٣) من قواعد "دوكدكس" تهديداً كبيراً للنِّطاق الحالي للنِّظام، فبموجب هذه المادة إذا نشأ النِّزاع عن أو كان يتعلَّق بصكٍّ أو تعهُّدٍ أو اتِّفاقٍ لا ينصُّ على تطبيق أيٍّ من القواعد المصرفيَّة لغرفة التِّجارة الدوليَّة، فلا يجب تسويته بموجب قواعد "دوكدكس" إلا إذا أبدى كلٌّ مطالب ومدعى عليه الموافقة على ذلك. بالتالي، ونظراً لأنَّ المدعى عليه ليس ملزماً بتقديم إجابة على المطالبة، فمن البديهي أنَّ هذه المادة بشكلها الحالي تقوِّض بشكل كبير قدرة "دوكدكس" على تحقيق هدفها القاضي بتسوية كافَّة المنازعات المتعلِّقة بتمويل التِّجارة. [٦١]

المطلب الثَّاني
التَّطوير والتَّحديث المستمران لقواعد "دوكدكس"

إيماناً منها بالقيمة المضافة التي يمثِّلها نظام "دوكدكس"، وباعتبار أنَّه يعدُّ وسيلة ناجحة وفاعلة لحسم منازعات الصُّكوك المستنديَّة على اختلاف أنواعها، عكفت غرفة التِّجارة الدوليَّة بشكل دؤوب ومستمر على تطوير وتحديث هذا النِّظام. [٦٢] لا شكَّ أن هذا النَّهج المتَّبع في التَّطوير المستمر لقواعد "دوكدكس" يعدُّ ضماناً مهمَّاً من أجل إبقائها جديرةً بالاتِّباع، وملائمةً لاحتياجات المتعاملين،[٦٣] ومن شأنه أن يعزِّز وإلى درجة كبيرة جداً آليَّة تسوية المنازعات "دوكدكس".[٦٤]

---

(٥٩) Haitham Mohamed Elsaid, , Op.cit.

(٦٠) ibid.

(٦١) Andrii Zharikov, Op.cit, p. 19 – 20.

(٦٢) عبد القادر ورسمه غالب، التحكيم في منازعات الاعتمادات المستندية، مجلة التحكيم والقانون الخليجي، العدد ٥٠ ، حزيران ٢٠٢٢، ص: ٣٣.

(٦٣) هدى مجدي نور، مرجع سابق، ص: ٢١٨.

(٦٤) Alice Slayton Clark, Op.cit.

واقعاً، يمكن أن نلحظ التَّطوير المستمر لقواعد "دوكدكس" في أكثر من جانب، وسنكتفي في هذا المقام بذكر الجانبين المهمَّين التَّاليين.

أولاً: الجانب الإلكتروني في قواعد "دوكدكس"

سابقاً وقبل تعديل قواعد "دوكدكس"، لم تكن الوسائل التكنولوجية والإلكترونية تُستخدم كما ينبغي في هذه القواعد، ولكن فيما بعد ومع التَّطور التِّكنولوجي الهائل، التفت واضعو القواعد إلى هذه الثَّغرة وسارعوا إلى رأب الصَّدع عبر تعزيز الجانب الإلكتروني إلى حدٍّ كبيرٍ جداً، فالآن يتمُّ تقديم ملفات "دوكدكس" بصورة رئيسة في شكل إلكتروني، حيث تنصُّ قواعد "دوكدكس" على استخدام النَّماذج القياسيَّة عبر الإنترنت لتقديم المطالبات والإجابات. (٦٥)

وقد نصَّت هذه القواعد صراحةً وفي أكثر من مادة على الجانب الإلكتروني لعمليَّة حسم النِّزاع وفق نظام "دوكدكس"، فتقديم الطلب يكون إلكترونيَّاً بحسب المادة (١/٣)، وإجابة المدعى عليه أيضاً تكون بصورة إلكترونيَّة بحسب المادة (٢/٤)، وأيضاً أيّ معلومات تكميليَّة يطلبها المركز يتمُّ إرسالها بشكل إلكتروني كما تنصُّ المادة (٢/٥)، وعليه فإنَّ المنازعات المصرفيَّة الداخلة في نطاق نظام "دوكدكس" يجري حسمها إلكترونيَّاً. (٦٦)

سيؤدي ذلك إلى تبسيط إدارة القضايا وتسريع الإجراءات إلى حدٍّ بعيد، حيث تتوقَّع غرفة التِّجارة الدوليَّة أن تتلقَّى الأطراف قراراً في غضون شهرين من تقديم النِّزاع إلى "دوكدكس". (٦٧)

إنَّ هذا الجانب الإلكتروني في نظام "دوكدكس" يعطينا ذات المكاسب المتأتية من التَّحكيم الإكتروني، وبالتالي نجد من المفيد في هذا المقام استعراض أبرز إيجابيات التَّحكيم الإلكتروني.

١ - إنَّ حلَّ المنازعات من خلال القضاء التَّقليدي عادةً ما يستغرق وقتاً طويلاً، وحتَّى أسلوب التَّحكيم الكلاسيكي المتعارف عليه والذي يمتاز ببعض السُّرعة لا يضاهي سرعة الفصل في النِّزاعات عبر التَّحكيم الإلكتروني، إذ يستغني

(٦٥) Neeta Chenani, Op.cit.

(٦٦) بنين إبراهيم طاهر، اعتدال عبد الباقي يوسف، مرجع سابق، ٣٤٢.

(٦٧) Neeta Chenani, Op.cit.

الخصوم عند اللجوء إليه عن الحضور أمام المحكِّمين، فضلاً عن أنَّ الحصول على الأدلَّة وما يلزم من المستندات يتمُّ بالطُّرق الإلكترونيَّة، وهذا ما يوفِّر الوقت ويزيد من سرعة الإجراءات. (٦٨)

٢ - إنَّ أسلوب التَّحكيم الإلكتروني يمتاز عادةً بسريَّة تامة منذ إرسال طلب اللجوء إلى التَّحكيم إلى حين الفصل في النِّزاع. إنَّ هذه السريَّة مهمَّةٌ جداً في حقل التِّجارة الدوليَّة وتناسب التُّجار كثيراً. (٦٩)

٣ - إنَّ التَّحكيم الإلكتروني مناسبٌ جداً عندما تطرأ ظروف صحيَّة أو بيئيَّة استثنائيَّة،(٧٠) وقد عايَنَّا الشَّلل الكبير الذي عمَّ الأرض أثناء انتشار فيروس كورونا، والذي استدعى تقييد حركة السُّكان إلى حدٍّ كبير وأظهر أهميَّة استخدام الوسائل التكنولوجيَّة لحفظ السَّلامة العامة.

ثانياً: توسيع نطاق قواعد "دوكدكس"

إنَّ تطوير وتوسيع نطاق "دوكدكس" يعطيان فكرة واضحة عن مدى تقدُّم هذا النِّظام وتكيُّفه مع احتياجات مجتمع الأعمال.

لقد كان الهدف من وراء "دوكدكس" في البداية هو تسوية المنازعات الناشئة فقط عن استخدام الاعتمادات المستنديَّة التي تحكمها الأصول والأعراف الموحَّدة للاعتمادات المستنديَّة (UCP) الصَّادرة عن غرفة التِّجارة الدوليَّة، وكذلك التَّغطية بين المصارف التي تحكمها قواعد غرفة التِّجارة الدوليَّة(URR).(٧١)

تعرَّض نظام "دوكدكس" للانتقاد بسبب ضيق نطاقه، كما اتُّهم بعدم المرونة، ذلك أنَّ أيَّ تفاهمات خارج إطار قواعد غرفة التِّجارة الدوليَّة لا تخضع لنظام "دوكدكس".(٧٢)

جرت مراجعة قواعد "دوكدكس" في عام ٢٠٠٢، وتمَّ توسيع نطاقها لتشمل المنازعات المتعلِّقة بخطابات الضَّمان والتَّحصيلات التي تحكمها قواعد غرفة التِّجارة الدوليَّة.(٧٣)

---

(٦٨) سيف الدين إلياس حمدتو، التحكيم الإلكتروني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، ٢(٢)، ٤٩-١٠٨، الملخص.

(٦٩) المرجع السابق، الملخص.

(٧٠) بنين إبراهيم طاهر، اعتدال عبد الباقي يوسف، مرجع سابق، ٣٤٣.

(٧١) Andrii Zharikov, Op.cit, p. 3.

(٧٢) همام محمد فهد الأعرج، مرجع سابق، ص: ٧٨.

(٧٣) Neeta Chenani, Op.cit.

وقع الحدث الأهم في عام ٢٠١٥، حيث تمَّ تعديل قواعد "دوكدكس" ووسِّع نطاقها بشكل كبير وصار بإمكانها تسوية أيَّ نزاع متعلِّق بالتَّمويل التِّجاري، أي وبكلامٍ آخر، أصبحت جميع المجالات التي يجري التَّعامل فيها داخلة في دائرة اختصاص قواعد "دوكدكس" حتى وإن كانت غير خاضعة لقواعد غرفة التِّجارة الدوليَّة (شريطة موافقة كل الأطراف على ذلك). من المرجح أن يهدف هذا النِّطاق الموسَّع إلى تحويل النِّظام بشكل فعَّال إلى منصَّةٍ عالميَّةٍ لحلِّ جميع المنازعات المتعلِّقة بالتَّمويل التِّجاري والمصرفي. (٧٤)

المطلب الثَّالث
قيمة القرار الصَّادر وفق قواعد "دوكدكس"

سنشرح فيما يلي مدى إلزاميَّة القرار، وبعدها سنذكر الفوائد المتأتِّية من قرارات "دوكدكس".

أولاً: مدى إلزاميَّة القرار

كان الهدف الرَّئيس وراء تأسيس قواعد "دوكدكس" هو توفير إجراء بديل عن الوسائل التَّقليديَّة لتسوية المنازعات (كالتَّقاضي والتَّحكيم) وذلك من خلال إنشاء نظام عالي الموثوقيَّة لتسوية المنازعات،(٧٥) ومع ذلك فإنَّ هذا الأسلوب لم يسلم من الانتقاد على أساس أنَّه لم يقدِّم طريقاً لتنفيذ القرارات الصَّادرة عن لجنة خبراء "دوكدكس"، (٧٦) فالقرار الصَّادر عن "دوكدكس" لا يعدُّ ملزماً لأيِّ مُطالِب أو مدَّعى عليه ما لم يتفق كلٌّ منهما صراحةً وبشكل كتابي على أنَّ القرار سيكون ملزماً لهم. (٧٧) صحيحٌ أنَّ هذه الطَّبيعة اللاإلزاميَّة للقرارات الصَّادرة وفق نظام "دوكدكس" – بخلاف اتفاق الطَّرفين طبعاً – من شأنها أن تضفي المزيد من المرونة، وتحرِّر الخبراء المعيَّنين من بعض الإجراءات القانونيَّة الواجبة وتمنحهم حريَّة أكبر، (٧٨) إلا أنَّ هذا أثار بعض الانتقادات، وأدَّى إلى نقاش حول ما إذا كان قرار "دوكدكس" يجب أن يكون ملزماً للأطراف بغض النَّظر عن اختيارهم أو اتفاقهم على غرار أيِّ قرار من الخبراء و/أو عملية تحكيم تقليديَّة. (٧٩)

---

(٧٤) Andrii Zharikov, Op.cit, p. 3 - 4.

(٧٥) Janet Koven Levit, A Bottom-Up Approach to International Lawmaking: The Tale of Three Trade Finance Instruments, Op.cit, P. 139.

(٧٦) هدى مجدي نور، مرجع سابق، ص: ٢١٢.

(٧٧) Haitham Mohamed Elsaid, , Op.cit.

(٧٨) Alice Slayton Clark, Op.cit.

(٧٩) Andrii Zharikov, Op.cit, p. 20.

بأيِّ حال، من الوارد جداً أنَّ هذا النَّهج الذي اتَّبعته غرفة التِّجارة الدوليَّة تجاه قرارات "دوكدكس" باعتبارها غير ملزمة – بخلاف اتفاق الطَّرفين– والذي تمَّ اتخاذه منذ عام ١٩٩٧، يمثِّل حلَّاً وسطاً أوَّليَّاً من أجل جذب المزيد من المستخدمين إلى النِّظام في مرحلة مبكرة جداً من تأسيسه، لكن وبالنَّظر إلى أنَّ الجهات التِّجارية والبنوك وغيرها من أصحاب المصلحة تلقَّف نظام "دوكدكس" بصورة إيجابيَّة قد يلزم تغيير هذا النَّهج في المستقبل.(٨٠)

ثانياً: الفوائد المتأتية من قرارات "دوكدكس"

صحيحٌ أنَّ القرارات الصَّادرة عن خبراء "دوكدكس" غير ملزمة، إلا أنَّها ومع ذلك تنطوي على فوائد كبيرة.

١ - أصبحت قرارات "دوكدكس" تعتبر "معياراً مهنيَّاً" في إطار العمل المصرفي، ومرجعيَّة مهمَّة يتم الاسترشاد بها، وتسهم في تطوير المهنة المصرفيَّة، وتقود إلى انتهاج أفضل الممارسات المصرفيَّة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على التِّجارة الدوليَّة، وساعد في تذليل الكثير من المشكلات التي تعترضها، وعزَّز من حيوية العمل التِّجاري. (٨١)

٢ - نظراً لأنَّ قرارات "دوكدكس" تُتَّخذ من قِبل خبراء في قطاعي البنوك والتِّجارة، تكون عادةً مسبِّبات هذا القرار والخلفية الكامنة وراءه مختلفة كلياً عن المنطق السَّائد في أحكام المحاكم أو قرارات التَّحكيم في مسائل مماثلة، والتي تميل إلى التَّعميم بشكل مفرط لأنَّ القضاة والمحكمين ليس لديهم الخبرة الكافية في مجال تمويل التِّجارة. إن هذا بحدِّ ذاته يمكن اعتباره فائدة كبيرة للأطراف.(٨٢)

٣ - بعد إنشاء قواعد "دوكدكس"، كانت غرفة التِّجارة الدوليَّة تأمل في أن تعطي المحاكم وزناً كبيراً لأيِّ قرار صادر عن "دوكدكس" في القضايا المعروضة أمامها عندما يتم تقديمه كدليل،(٨٣) وقد وصف المستشار الفني للجنة

(٨٠) ibid, p. 20.

(٨١) عبد القادر ورسمه غالب، التحكيم في منازعات الاعتمادات المستندية، مجلة التحكيم والقانون الخليجي، العدد ٥٠ ، حزيران ٢٠٢٢، ص: ٣٣.

(٨٢) Andrii Zharikov, Op.cit, p. 4.

(٨٣) Janet Koven Levit, A Bottom-Up Approach to International Lawmaking: The Tale of Three Trade Finance Instruments, Op.cit, P. 140.

المصرفية دور قرارات "دوكدكس" في القضايا المرفوعة أمام المحاكم بأنَّه بمثابة "شهادة خبراء"(٨٤).

ما أِملته غرفة التِّجارة الدوليَّة أصبح واقعاً، ذلك أنَّ قرارات "دوكدكس" نظرت إليها المحاكم في جميع أنحاء العالم على أنَّها -وإلى حدٍّ كبير- ذات قيمة مُقنعة وإثبات للممارسات التِّجارية الدوليَّة، وقد أصبح قرار "دوكدكس" الذي يبرزه الطَّرف أمام المحكمة كدليل داعم، والصَّادر سابقاً لصالحه، ذا قيمةٍ كبيرةٍ فعليَّاً، إذ تُصدر المحكمة حكمها دائماً لصالح هذا الطرف دون أيِّ انحراف عن النَّتائج التي توصَّلت إليها لجان "دوكدكس". إنَّ هذا بلا شك يعدُّ دليلاً دامغاً على مدى الدَّعم الذي تحصل عليه قرارات "دوكدكس" من قِبل محاكم الدول في مختلف الولايات القضائيَّة. علاوةً على ذلك، ونتيجة تزايد عدد القرارات الصَّادرة عن "دوكدكس" بشأن مختلف جوانب تمويل التِّجارة، فقد بدأت المحاكم الاعتماد بشكل كبير على مثل هذه القرارات حتى في الحالات التي لا يقدِّم فيها أيّ من الطَّرفين مثل هذا القرار كدليل إضافي. (٨٥)

٤ - بعد تحليل قرارات "دوكدكس"، حدَّد الدُّكتور "زاريكوف" المختص في القانون التِّجاري ثلاث وظائف رئيسة تمارسها لجان "دوكدكس" عند التَّعامل مع قضية معروضة عليها:

أ - تفسير قواعد غرفة التِّجارة الدوليَّة ذات الصِّلة،(٨٦) وهذا يتماشى مع الدَّور التَّقليدي الاستشاري الذي تقدِّمه اللجنة المصرفيَّة لغرفة التِّجارة الدوليَّة من خلال تفسير قواعد الغرفة، مع فارق أنَّ إنشاء قواعد "دوكدكس" جعل اللجنة المصرفيَّة تنخرط بشكل مباشر في تسوية المنازعات،(٨٧) إذ يعدُّ "دوكدكس" نظاماً فريداً يضمن سيطرة اللجنة المصرفيَّة، ففي حين أنَّ الخبراء المعيَّنين هم الذين يصدرون القرارات، تحتفظ اللجنة

(٨٤) Janet K. Levit, Bottom-up Lawmaking Through a Pluralist Lens: The ICC Banking Commission and the Transnational Regulation of Letters of Credit, Op.cit, P. 1204.

(٨٥) Andrii Zharikov, Op.cit, p. 16.

(٨٦) ibid, p. 8.

(٨٧) Janet K. Levit, Bottom-up Lawmaking Through a Pluralist Lens: The ICC Banking Commission and the Transnational Regulation of Letters of Credit, Op.cit, P. 1175.

المصرفيَّة بالسَّيطرة الفعَّالة (من خلال المستشار الفني)، ويجب أن توافق على جميع القرارات لضمان التَّوافق مع تفسيراتها لقواعد غرفة التِّجارة الدوليَّة. (٨٨)

ب - تطبيق مبادئ تمويل التِّجارة. (٨٩)

ج - تطوير ممارسات ومعايير جديدة، إذ يمكن اعتبار قرار "دوكدكس" بحدِّ ذاته بمثابة ممارسة دوليَّة قياسيَّة لتمويل التِّجارة أو على الأقل قادر على إنشاء مثل هذه الممارسة. (٩٠)

خاتمة

لا شكَّ في أن قواعد "دوكدكس" كسبت احترام الكثير من الخبراء والمختصين والمصرفيين والتُّجار حول العالم، الذين رأوا أنَّ قيام غرفة التِّجارة الدوليَّة بإنشاء هذه القواعد كوسيلةٍ لتسوية منازعات التَّمويل التِّجاري المستنديَّة كان خطوةً موفَّقةً وفي الاتِّجاه الصَّحيح، وينسجم مع الأهداف الرَّئيسة التي تسعى إليها غرفة التِّجارة الدوليَّة والمتمثِّلة في خدمة قطاع الأعمال الدولي وتيسير التِّجارة الدوليَّة وتذليل كل العقبات التي تعيقها، فالمنازعات المصرفيَّة ومنازعات التَّمويل التِّجاري قد تشكِّل عائقاً وحجر عثرة يقوِّض العلاقات التِّجارية بين الأطراف، وهذا من شأنه أن يؤثِّر سلباً على حركة التِّجارة العالميَّة.

ولعلَّ ما زاد من قيمة قواعد "دوكدكس" وأضفى عليها المزيد من الأهميَّة هو اشتمالها على عدد من المميِّزات التي ساهمت بشكل فعَّال في زيادة مقبوليتها.

وقد جاء هذا البحث كمحاولةٍ لتسليط الضَّوء على أبرز الجوانب المحيطة بقواعد "دوكدكس" من خلال تحديد ماهيَّة هذه القواعد، وتبيان طبيعتها القانونيَّة، وتعيين قيمة القرارات الصَّادرة بموجبها.

ختاماً ومع نهاية هذا البحث، سنورد تباعاً بعض النَّتائج والتَّوصيات.

(٨٨) Janet Koven Levit, A Bottom-Up Approach to International Lawmaking: The Tale of Three Trade Finance Instruments, Op.cit, P. 140.

(٨٩) Andrii Zharikov, Op.cit, p. 8.

(٩٠) ibid, p. 8.

النتائج

١ - لقواعد "دوكدكس" طبيعة قانونيَّة خاصَّة، فهي لا تعدُّ تحكيماً كما أنَّها لا تعتبر أسلوب احتكام تقليدي لخبراء.

٢ - إنَّ غرفة التِّجارة الدوليَّة، ورغم أنَّها جهة غير حكوميَّة وليس لها صفة المشرِّع، قد قامت بصياغة قواعد "دوكدكس" بما يشبه صياغة القوانين والاتِّفاقيات الدوليَّة (ديباجة ومواد وملحق). إنَّ هذا التَّنظيم الجيد يعطي دفعاً قوياً لقواعد "دوكدكس" ويساعد على فهمها بصورةٍ أفضل.

٣ - رغم بعض السَّلبيات التي تضمَّنتها قواعد "دوكدكس"، إلا أنَّ النِّظام بالمجمل اعتُبر ناجحاً، فسرعة العمليَّة، وكلفتها الزَّهيدة، والخبرة التِّقنية الكبيرة للجان "دوكدكس"، فضلاً عن احترام المحاكم الوطنيَّة لها، كلها عوامل زادت في قوة قواعد "دوكدكس".

٤ - لعلَّ أهمَّ ما يميز قواعد "دوكدكس" أنَّها وسيلة تؤدي إلى تسوية المنازعات دون الإضرار بعلاقات الأطراف، وهذا أمرٌ فائق الأهميَّة في عالم التِّجارة.

٥ - صحيحٌ أنَّ قرارات "دوكدكس" غير ملزمة قانوناً، ولكنَّها تضمَّنت مجموعة من الفوائد والإيجابيَّات المهمَّة والتي كان لها أثر كبير في إعطاء هذه القرارات قيمة مرجعيَّة كبيرة.

التَّوصيات

١ - إعادة النَّظر في المادة ٢ (٣) من قواعد "دوكدكس" والتي تحدُّ من نطاق هذه القواعد، وتقيِّد تطبيقها عندما يتعلَّق الأمر بمنازعات التَّمويل التِّجاري المرتبطة بمعاملات لا تحكمها القواعد الصَّادرة عن غرفة التِّجارة الدوليَّة.

٢ - البحث في مدى إمكانية جعل قرارات "دوكدكس" ملزمة قانوناً في بعض أنواع المنازعات.

٣ - إمكانية الاستفادة من قواعد "دوكدكس" سواءً على الصَّعيد الدولي أم الوطني من خلال استحداث نظام مشابه يسمح بتسوية منازعات الصُّكوك المستنديَّة بذات الطَّريقة المتخصِّصة السَّريعة، ولكن مع إضفاء طابع قانوني ملزم على القرارات الصَّادرة.

٤ - البحث في إمكانية إقرار قواعد "دوكدكس" من قِبل لجنة الأونسيترال (لجنة الأمم المتَّحدة للقانون التِّجاري الدولي)، فكثيراً ما أقرَّت هذه اللجنة قواعد دوليَّة صادرة عن غرفة التِّجارة الدوليَّة. إنَّ هذا الإقرار سيعطي بلا شكٍّ دفعاً كبيراً للقواعد ويمنحها اعترافاً عالميَّاً مهمَّاً جداً.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- عثمان التكروري، الوجيز في شرح القانون التجاري، الجزء الخامس: عمليات المصارف، الطبعة الأولى، فلسطين ٢٠٢٠.

القواعد الصادرة عن غرفة التجارة الدولية

- القواعد الموحدة للتحصيلات URC 522

تقارير الأمم المتحدة

- تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة الخمسون، (٣ - ٢١ تموز) ٢٠١٧.

الأبحاث المنشورة في مجلات علمية متخصصة

- بنين إبراهيم طاهر، اعتدال عبد الباقي يوسف، تحكيم الاعتماد المستندي إلكترونياً، مجلة دراسات البصرة، ملحق (٢) العدد (٤٤) السنة السابعة عشرة حزيران ٢٠٢٢.
- سيف الدين إلياس حمدتو، التحكيم الإلكتروني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، ٢ (٢).
- طه علي نايل، الاعتمادات المستندية ودورها في التجارة الخارجية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (٤) – العدد (١٢)، ٢٠٠٦.
- عبد القادر ورسمه غالب، التحكيم في منازعات الاعتمادات المستندية، مجلة التحكيم والقانون الخليجي، العدد ٥٠، حزيران ٢٠٢٢.

- عبد القادر ورسمه غالب، تعديلات نظام تحكيم "دوكدكس" الصادر من غرفة التجارة الدولية، مقال منشور في جريدة عمان، الملحق الاقتصادي، الخميس ١٣ شباط ٢٠١٤.
- عبد القادر ورسمه غالب، غرفة التجارة الدولية ومراجعة تحكيم "الدوكدكس"، منشور في جريدة عمان الملحق الاقتصادي ٢٩ آب ٢٠١٣.
- هدى مجدي نور، تسوية المنازعات الناشئة عن الاعتماد المستندي في القواعد الوطنية والدولية، مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية، العدد: ٨٧، ٢٠٢١.

رسائل الماجستير والدكتوراه

- شعيب ضيف، التحكيم في المعاملات المصرفية الإلكترونية - دراسة مقارنة - أطروحة أعدت لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص: قانون أعمال، إشراف د. حسينة شرون، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧/٢٠١٨.
- كمال بوسكرة، خطاب الضمان البنكي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستـير في قانون الأعمال، كلية الحقوق – بن عكنون، جامعة الجزائر، ٢٠١٥.
- ماجدة غانم، دور البنوك التجارية في تمويل القروض الاستهلاكية، دراسة حالة ترست بنك الجزائر – وكالة بسكرة - ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٨/٢٠١٩.
- همام محمد فهد الأعرج، التحكيم في عقود التسهيلات المصرفية "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس - فلسطين، ٢٠١٧.

أبحاث ومقالات على شبكة الإنترنت

- عبد القادر ورسمه غالب، التحكيم في منازعات الاعتمادات المستندية – تحكيم نظام "دوكدكس" التابع لغرفة التجارة الدولية بباريس، نشر في وكالة السودان للأنباء ١١ – ٠٧ – ٢٠١٢، متاح على الموقع التالي: http://www.lawsofsudan.net

المراجع الأجنبية:

- Rules issued by the International Chamber of Commerce.
- DOCDEX Rules.
- DOCDEX Rules (1997 version).

Articles

- Andrii Zharikov, Resolving disputes without reference to national laws: analysis of the nature and practice of Documentary Instruments Dispute Resolution Expertise (DOCDEX), International Company and Commercial Law Review, 33(10), 507-526, 2022.
- Dinh Xuan Trinh, Dang Thi Nhan, Demand Guarantee is actually a type of Documentary Guarantee, International Journal of Economics, Commerce & Management, Vol. 11, Issue 2, Feb 2023.
- Janet Koven Levit, A Bottom-Up Approach to International Lawmaking: The Tale of Three Trade Finance Instruments, The Yale Journal Of International Law, [Vol. 30:125, 2005.
- Janet K. Levit, Bottom-up Lawmaking Through a Pluralist Lens: The ICC Banking Commission and the Transnational Regulation of Letters of Credit, Articles, Chapters in Books and Other Contributions to Scholarly Works, University of Tulsa College of Law TU Law Digital Commons, Emory Law Journal, 2008.
- John F Dolan, Analyzing Bank Drafted Letter of Credit Rules, The International Standby Practice (ISP98), The Wayne Law Review [Vol. 45, 2000.
- Ömer Özkan, Orkun Bayram, Gencay Karakaya, Elif Karakaya, Is the letter of credit losing its significance? a new payment method in international trade – bpo/bank payment obligation, International Journal of Arts and Commerce Vol. 3 No. 7, September 2014.

Ph.D. Theses

- Zsuzsanna Tóth, Documentary Credits in International Commercial Transactions with Special Focus on the Fraud Rule, 2006,

Articles at Websites

- Alice Slayton Clark, Trade Finance Made Easy: ICC Revises Dispute Resolution Rules, Published on April 23, 2015, available on: https://us-cib.org/trade-finance-made-easy-icc-revises-dispute-resolution-rules/
- Haitham Mohamed Elsaid, What is the ICC DOCDEX? Exploring the ICC's dispute resolution procedure, Published on Monday January 23, 2023, available on: https://www.tradefinanceglobal.com/posts/what-is-icc-docdex/
- Neeta Chenani, DOCDEX rules-what will rule changes mean in practice?, 1 Jun 2015, The Article available on: https://www.lexisnexis.co.uk/blog/banking-and-finance/docdex-rules-what-will-rule-changes-mean-in-practice.

Websites

- The Official Website of the International Chamber of Commerce (ICC): (https://iccwbo.org) View date: 7/1/2024.

DOCDEX Rules for Documentary Instrument Disputes Resolution

Dr. Mudar Alyousef*

Abstract:

Objectives: This research aims to study the "DOCDEX Rules", highlighting their key provisions and identifying their strengths and weaknesses. The ultimate goal is to determine the significance and effectiveness of these rules in resolving documentary instrument disputes and to evaluate the value of decisions issued under them. **Methodology:** The research adopts a descriptive-analytical approach to achieve the desired results. It thoroughly examines the DOCDEX Rules from various aspects to assess the importance of the decisions issued under them in achieving the intended objectives. **Findings:** The research reached several key conclusions, including: 1- Despite some drawbacks in the DOCDEX Rules, the system is generally considered successful due to the speed of the process, its low cost, the high technical expertise of the DOCDEX panels, and the recognition of these decisions by national courts. These factors have strengthened the credibility of the DOCDEX Rules. 2- Although DOCDEX decisions are not legally binding, they offer significant advantages and benefits, which have contributed to their considerable reference value in resolving disputes. **Conclusion:** The research concludes with several recommendations, including: 1- Revisiting Article 2 (3) of the DOCDEX Rules, which limits their scope and restricts their application in commercial finance disputes involving transactions not governed by the rules issued by the International Chamber of Commerce. 2- Exploring the possibility of utilizing the DOCDEX Rules both internationally and nationally by establishing a similar system that allows for the rapid and specialized resolution of documentary instrument disputes, while ensuring that the issued decisions have legally binding authority.

Keywords: DOCDEX RULES - Documentary Instrument Disputes - Banking Operations - International Chamber of Commerce - Appointed Experts - Technical advisor - ICC Banking Committee - Non-binding decision.

* PhD in International Law - Faculty of Law - Damascus University.
Email: mudar.alyousef@gmail.com

- Submitted: 30/4/2025, Accepted: 28/7/2025.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University.

To Cite P. 533

د. مضر عبد الرحمن اليوسف، حاصل على درجة الدكتوراه في القانون الدولي - كلية الحقوق - جامعة دمشق، وعلى درجة الماجستير في القانون الدولي - كلية الحقوق - جامعة دمشق.

البريد الإلكتروني: mudar.alyousef@gmail.com

للاستشهاد:

اليوسف، مضر. (٢٠٢٥). قواعد "دوكدكس" لتسوية منازعات الصكوك المستندية. *مجلة الحقوق، جامعة الكويت*، ٤٩ (٤)، ٥٠١-٥٣٣.

To Cite:

Alyousef, Mudar. (2025) DOCDEX Rules for cumentary Instrument Disputes Resolution. *Journal of Law, Kuwait University, 49*(4), 501-533.

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

DOCDEX Rules for Documentary Instrument Disputes Resolution

Dr. Mudar Alyousef

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029 - 6069

E-ISSN: 2960 - 2742

No. 4 - Vol. 49

Jamada II 1447 - December 2025